

وحواليهما مذكور والمطلوبان وما كانت  
الامر قد انزلت الثلث وليس هناك فرع وارث  
ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسالتين  
تسميات بالفراوين وبالهديتين  
ذكرهما مقدمهما على الصنف الثاني  
بمن يريث الثلث لان ذلك من جملة احوال  
الامر مع عدمه من ذكر فقال **وان يكن اي يوجد** **وام**  
**واب** فقط في فرضية **ثالث الباقي بعد**  
**فرض الزوج** لها اي الام ثلث **ثالث** وهو  
هي احدى الفراوين والثانية ذكرها بقوله  
**وكذا** الامر ثلث الباقي بعد فرض الزوجة  
اذا كان الاب والامر **زوجا** **فما عدا** اي  
فرض عدد ما الى حاله المصور على الوارثة  
الاربع فهو منصوب بالمالية مع المهدد  
والنحو زقيه غير النص ولا يستعمل  
الابالغا او بشر نقله النسخ ذكرها مع ابن  
سيرة **فلا تكن عن القلم** **قاهرا** بل سمر لها  
عن

عن ساعد المير والاجتهاد وقم لها على  
قدم العاقبة والسداد فان ذكر من سبيل  
المرشاد فزوج وام واب للزوج النصف  
وللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس  
الباقي وفي زوجة وام واب للزوج الربع  
وللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع  
والاب الباقي واي ينفذ الثلث وفرض  
الامر في الصورتين وان كان في الحقيقة سدس  
او ربعا كما قلنا فادبا مع الفرض العكس  
وهذا ما فرضه محمد بن الخطاب رضي  
الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الائمة  
الاربع وزكنا لاننا لو اخطينا الامر الثلث  
كما لا نلزم اما تفضيل الامر على الاب في صورة  
الزوج وامانه لا يفضل عليها التفضيل العموم  
في صورة الزوج مع ان الامر والاب في زوجة  
واحدة وحالف ابن عباس رضي الله عنهما  
وقال للامر فيهما الثلث كما لا يظاهر نص